ماذا يفعل النواب؟

النشاط البرلماني في المغرب من خلال
أسئلة النائبات والنواب البرلمانيين

TAFRA

بتمويل مشترك من
الاتحاد الأوروبي

فهرس

04	1. ما الغاية من هذا التقرير؟
06	2. لماذا تم اختيار الأسئلة البرلمانية؟
08	3. كم بلغ عدد الأسئلة؟ مؤشرات عامة
10	4. على من تطرح الأسئلة؟
18	5. على من تطرح الأسئلة؟
24	ملخص النقاط الرئيسية

1 - لماذا هذا التقرير؟ ما هي الغاية من هذا التقرير؟

ينكب هذا التقرير على دراسة الأسئلة التي قام النواب والنائبات بطرحها على أعضاء الحكومة خلال الدورة السابعة من الولاية التشريعية الجارية. فمنذ عام 2011، يتم نشر هذه الأسئلة على موقع مجلس النواب الشبكي، وتعد أداة أساسية في من أدوات مراقبة العمل الحكومي. حيث يسمح تحليل هذه المعلومات المنشورة بقياس مدى انخراط النواب والنائبات في المهام الرقابية. فكلما كانت الأسئلة أكثر عددا وذات جدوى إلا وتعزز أكثر دور السلطة التشريعية ووزنها مقارنة بالسلطة التنفيذية.

هذا ونؤمن داخل جمعية «طفرة» بأهمية البيانات العمومية وقوتها، ولذلك نقوم برصد النشاط البرلماني عن قرب. ولقد عملنا منذ عام 2019 على جمع الأسئلة البرلمانية وهيكلتها وتحليلها،

كما نشرنا قواعد بيانات مفتوحة حول الانتخابات التشريعية وتركيبة مجلس النواب.

ومنذ عام 2023، نقوم بإصدار تقارير منتظمة، دورة بعد أخرى، حول الأسئلة التي يطرحها النواب والنائبات على الحكومة. ويتم نشر التقرير بعد نهاية كل دورة، مرفقا بقاعدة بيانات محينة ومفتوحة على موقعنا الشبكي.

تقرير الدورة السابعة بالأرقام:

- تم طرح ما مجموعه 5188 سؤالا.
- لم تقم الحكومة بالرد سوى على 770 سؤالا، وبلغ بذلك معدل الاستجابة 14 ٪.
- في المتوسط، قامت كل نائبة بطرح 15 سؤالا، مقابل 10 أسئلة لكل نائب.

إن هذا التقرير هو الأخير ضمن السلسلة المخصصة للأسئلة البرلمانية. وينكب على وجه التحديد على الأسئلة المطروحة خلال الدورة السابعة من الولاية التشريعية الجارية.

صور مصطفى حبيس

2 - لماذا تم اختيار الأسئلة البرلمانية؟

يقوم موقع مجلس النواب الشبكي بنشر شريحة واسعة من البيانات المتعلقة بالنشاط البرلماني، وتكتسي هذه الأخيرة أهمية كبيرة في فهم الديناميات السياسية وسلوك النواب والنائبات. بيد أنه يتم إصدار هذه البيانات في صيغ غير قابلة للاستغلال، مما يُصعب عملية تحليلها بواسطة الأدوات الرقمية.

في جمعية «طفرة»، قررنا التركيز على الأسئلة البرلمانية بسبب ثلاث دوافع رئيسية:

1 - تتبع عمل النواب والنائبات بشكل فردي، فعكس بقية الوظائف البرلمانية التي تستلزم عملا جماعيا (على غرار التصويت على مشاريع القوانين)، تسمح الأسئلة بقياس مستوى الانخراط الفردي لكل نائب (ة). وتمثل بالتالي مؤشرا جيدا على مستوى النشاط.

2 - بيانات متاحة ومهيكلة على نحو جيد: يتم نشر الأسئلة البرلمانية في صيغة مفتوحة وقابلة للقراءة الآلية، مما يسهل عملية جمعها ومعالجتها وتحليلها.

3 - بيانات متاحة بشكل مستمر: يمكن إيداع الأسئلة الكتابية طوال الدورة البرلمانية، عكس الأدوات الرقابية الأخرى. وعلى الرغم من أن بروز الأسئلة الكتابية إعلاميا أقل مقارنة بالأسئلة الشفوية التي يتم بث جلساتها على التلفزيون، إلا أنها تكتسي أهمية عند رصد العمل البرلماني وتتبعه.

عبر هذا التحليل، نحاول في جمعية «طفرة» التذكير بأهمية نشر البيانات البرلمانية في صيغة مفتوحة. إذ يتعلق الأمر بشرط أساسي لفهم عمل البرلمان والنهوض بالمساءلة أمام المواطنين (ات) وتعزيز قدرتهم على المشاركة في النقاش العام بناء على بيانات ملموسة.

صور مصطفى حبيس

3 - لماذا تم اختيار الأسئلة البرلمانية؟

المبيان رقم 1: مجموع عدد الأسئلة البرلمانية وأجوبة الحكومة خلال الدورة السابعة من الولاية التشريعية 2021 - 2026

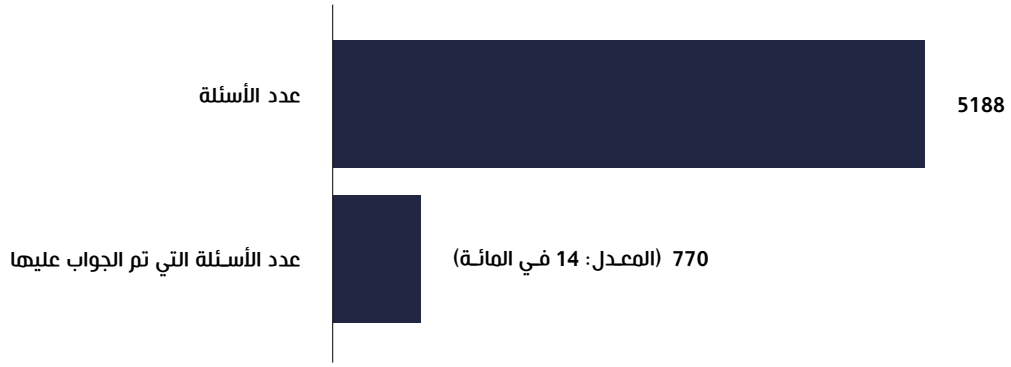

خلال الدورة السابعة من الولاية التشريعية 2021-2026، قام النواب والنائبات بطرح 5188 سؤالا، وقد تمت الإجابة على 770 منها من قبل الحكومة، أي ما يمثل معدل استجابة يناهز 14 ٪ فقط. وتجدر الإشارة إلى التراجع الكبير لهذا المعدل مقارنة بذلك المسجل في تقرير الدورة السابقة، عندما أجابت الحكومة على 1002 سؤالا من أصل 2932، أي ما يناهز 34 ٪.

المبيان رقم 2: مجموع الأسئلة الشفوية والكتابية وأجوبة الحكومة خلال الدورة السابعة من الولاية التشريعية 2021 - 2026

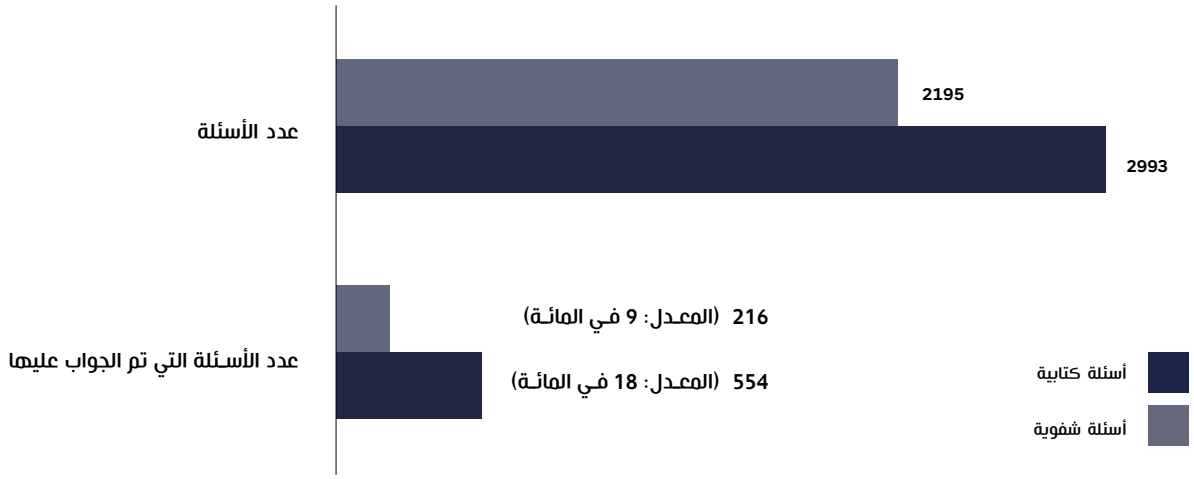

من أصل 5188 سؤالا، تم تسجيل 2993 سؤالا كتابيا (أي 58 ٪ من المجموع) و2195 سؤالا شفويا. وقد أجابت الحكومة على 18 ٪ من الأسئلة الكتابية وعلى 9 ٪ فقط من الأسئلة الشفوية. ويمكن تفسير هذا التفاوت بالإطار العملي التقييدي للأسئلة الشفوية، التي تطرح عادة في جلسات عامة، مما يحد من قدرة الوزارات المعنية على الرد على الفور.

عدد الأسئلة المطروحة في كل دورة برلمانية خلال الولايات التشريعية
2011 - 2016 و2016 - 2021 و2021 - 2026

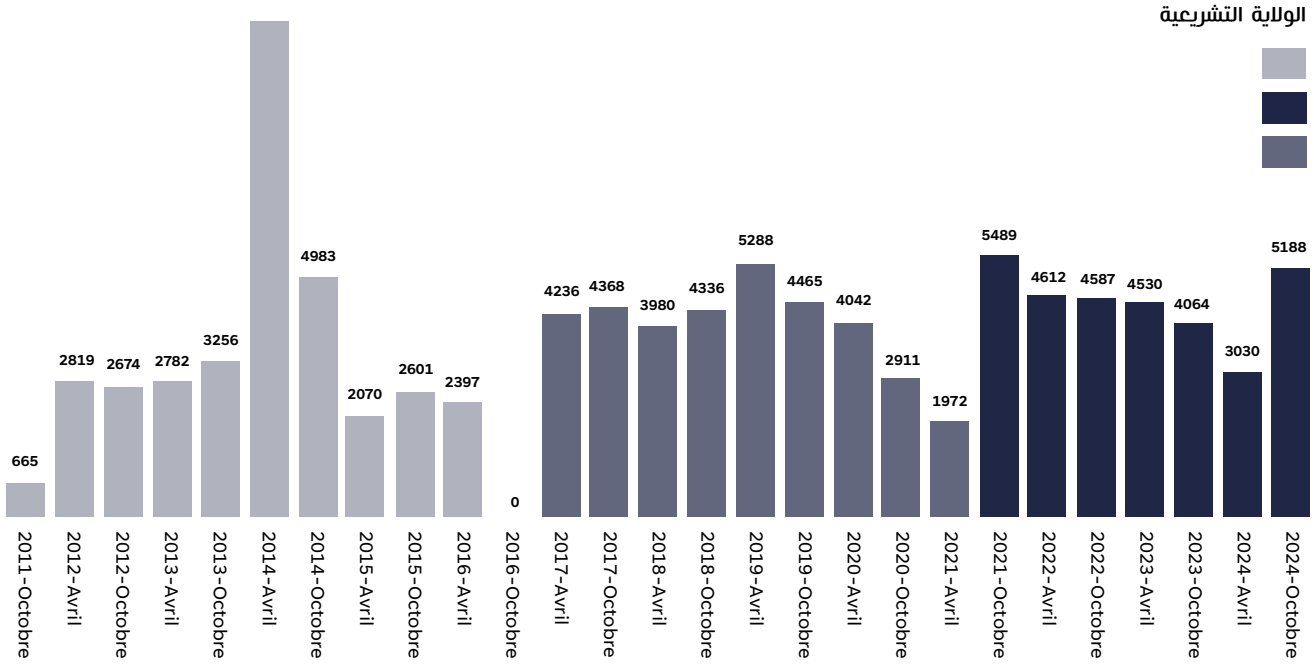

منذ بداية الولاية التشريعية الجارية، تم تسجيل طرح 31500 سؤالا، أي بزيادة قدرها 4827 سؤالا مقارنة بالولاية التشريعية 2016 - 2021 وبـ 3918 سؤالا مقارنة بالولاية التشريعية 2011 - 2016.

وعند المقارنة بين الأرقام المتعلقة بالدورة السابعة من كل ولاية تشريعية منذ 2011 فقط، نلاحظ احتلال هذه الدورة للصف الأول بـ 5188 سؤالا، تليها الولاية التشريعية 2011 - 2016 بـ 4983، وأخيرا الولاية التشريعية 2016 - 2021 بـ 4042 سؤالا.

4 - على من تطرح الأسئلة؟

1.4. البعد السياسي

المبيان رقم ٤: عدد الأسئلة والأجوبة حسن الفرق النيابية خلال الدورة السابعة من الولاية التشريعية 2021 - 2026 (عدد النواب والنائبات)

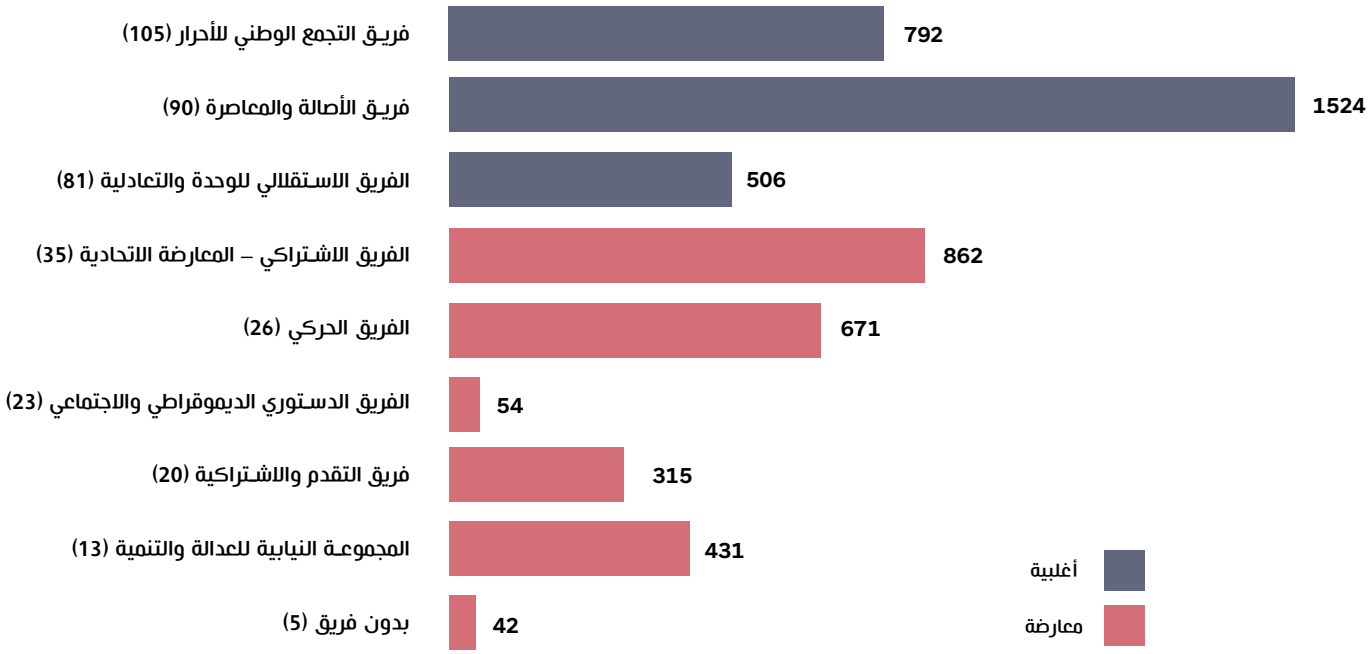

المبيان رقم ٤: عدد الأجوبة حسب الفرق النيابية خلال الدورة السابعة من الولاية التشريعية 2021 - 2026 (عدد النواب والنائبات)

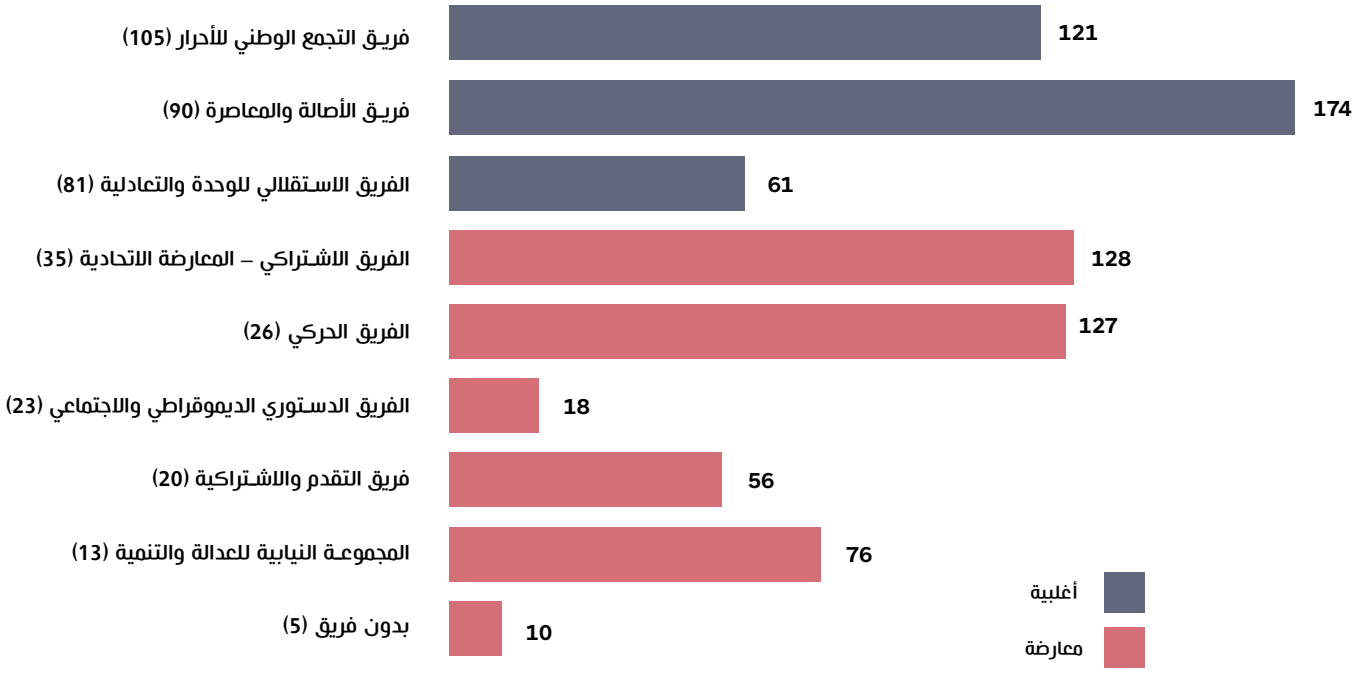

في صفوف الأغلبية البرلمانية، يأتي فريق الأصالة والمعاصرة، الذي يضم 90 نائبا ونائبة، في المقدمة ب 1524 سؤالا، أي بمعدل 16 سؤالا لكل نائب (ة). وقد ناهزت نسبة استجابة الحكومة لهذه الأسئلة 11 ٪ فقط.

وقدم فريق التجمع الوطني للأحرار، الذي يتألف من 105 نائب (ة)، 792 سؤالا، بمتوسط 7 أسئلة لكل نائب (ة). وناهزت نسبة استجابة الحكومة 15 ٪.

فيما يخص الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (81 نائبًا/نائبة)، فقد وجّه 506 أسئلة إلى الحكومة، أي بمعدل 3 أسئلة لكل نائب (ة)، مع نسبة استجابة بلغت 12 ٪.

أما في صفوف المعارضة، فقد طرح الفريق الاشتراكي (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية)، وهو أول قوة معارضة بعدد 35 نائبًا/نائبة، ما مجموعه 862 سؤالًا (أي 24 سؤالًا لكل نائب/نائبة)، وتلقت 15 ٪ من هذه الأسئلة ردودًا.

وطرح الفريق الحركي (الحركة الشعبية)، الذي يضم 26 نائبًا/نائبة، 671 سؤالًا، بمعدل لافت بلغ 26 سؤالًا لكل نائب، مع نسبة استجابة بلغت 19 ٪.

أما المجموعة النيابية للعدالة والتنمية، المشكلة من 13 نائبًا/نائبة، فقد وجّهت 431 سؤالًا، بمعدل 25 سؤالًا لكل نائب، مع نسبة استجابة بلغت 18 ٪.

وطرح فريق التقدم والاشتراكية، الذي يضم 20 نائبًا/نائبة، 315 سؤالًا (أي 15 سؤالًا لكل نائب/نائبة)، وتمت الإجابة عن 18 ٪ منها.

أما النائبات الخمس غير المنتميات لأي فريق برلماني، فقد وجّهن 42 سؤالًا (بمعدل 8 أسئلة لكل نائبة)، مع نسبة تجاوب بلغت 24 ٪.

وأخيرًا، طرح الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي (الاتحاد الدستوري + الحركة الديمقراطية الاجتماعية)، المكوّن من 23 نائبًا/نائبة، 54 سؤالًا، بنسبة استجابة بلغت 33 ٪، وبمعدل سؤالين لكل نائب (ة).

المبيانان 5 و6: عدد أسـئلة كل نائب/نائبة داخل كل فريق نيابي خلال الدورة السـابعة من الولاية التشريعية 2021 - 2026

المبيان رقم 5: عدد الأسـئلة التي طرحها رئيس الفريق

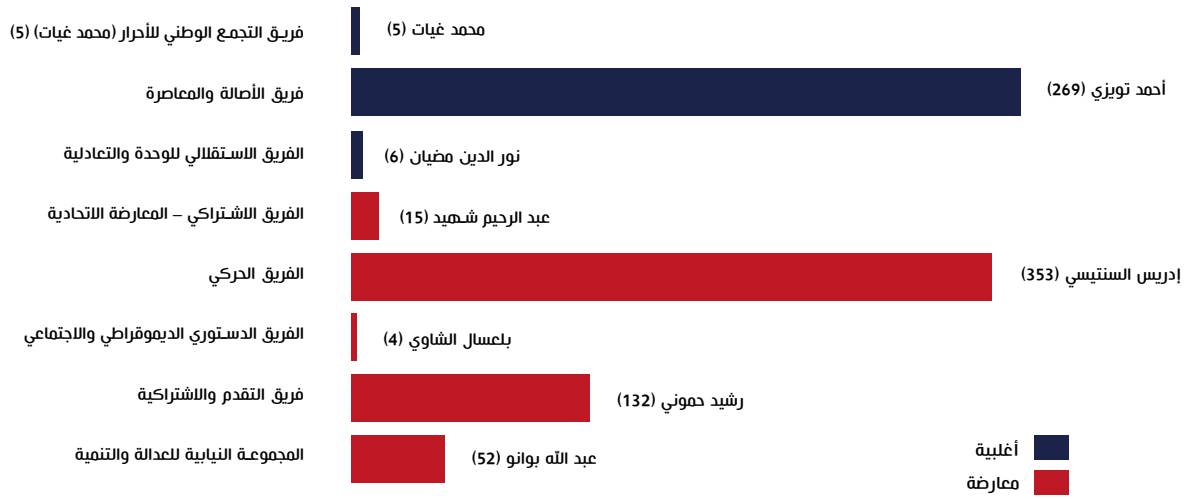

المبيان رقم 6: عدد الأسـئلة لكل نائب (ة)، باسـتثناء رؤسـاء الفرق

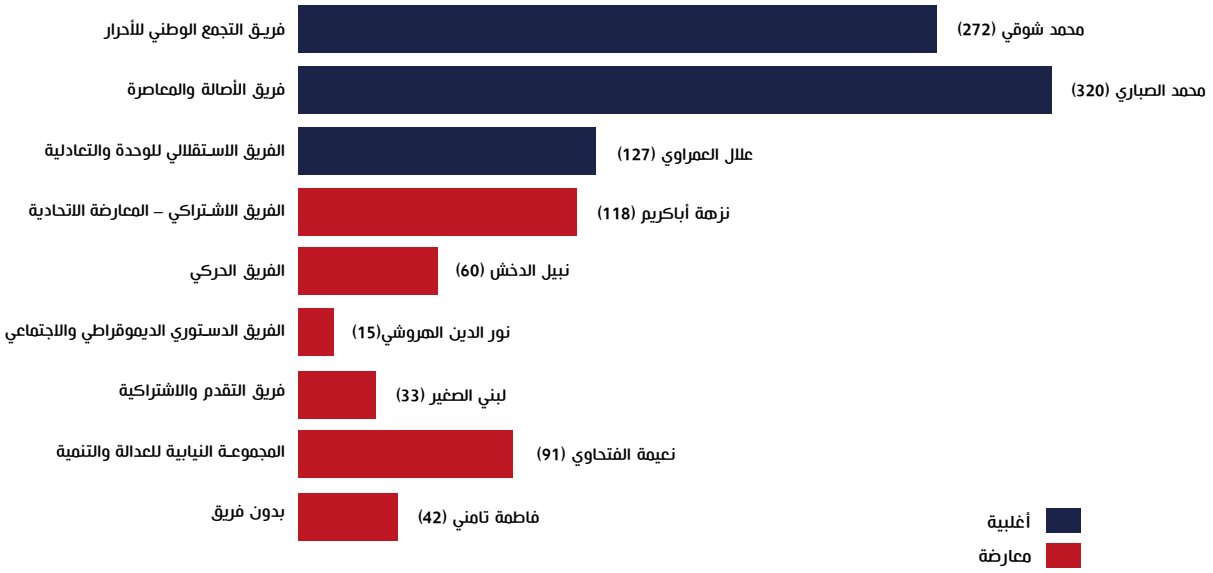

عند تحليل عدد الأسئلة التي يطرحها النواب والنائبات في كل فريق برلماني، نُلاحظ أن الغالبية العظمى منها تأتت من النواب غير الرؤساء.

وتُظهر الرسوم البيانية أعلاه أن نشاط الأعضاء العاديين أكثر من أنشطة الرؤساء في ستة فرق من أصل تسعة. ويشير هذا الأمر إلى أن ترؤس فريق برلماني لا يعني بالضرورة انخراطًا أكبر في مهام الرقابة البرلمانية، مثل طرح الأسئلة، بل يبدو أن هذا الدور يتوزع حسب الديناميات الخاصة بكل فريق.

ويبقى الفريق الحركي (في المعارضة) الاستثناء الكبير لهذا المنحى، حيث قام رئيسه إدريس السنتيسي بطرح 353 سؤالًا، مما يجعله أحد أكثر النواب نشاطًا بين جميع الفرق، ما قد يدل على أن رئيس هذا الفريق يلعب أيضًا دور الناطق الرسمي باسمه.

أما داخل الأغلبية، فيُلاحظ أن عددًا من رؤساء الفرق يُسجلون نشاطًا أقل من المتوسط:

- محمد غيّات (التجمع الوطني للأحرار): 5 أسئلة
- نور الدين مضيان (الاستقلال): 6 أسئلة

في المقابل، برز بعض النواب غير الرؤساء بنشاط ملحوظ:

- محمد صباري (الأصالة والمعاصرة): 320 سؤالًا
- محمد شوقي (التجمع الوطني للأحرار): 272 سؤالًا
- علال العمراوي (الاستقلال): 127 سؤالًا

وفي صفوف المعارضة، نلاحظ توازنًا أكبر في توزيع النشاط بين الرؤساء وبقية النواب والنائبات:

- رشيد الحموني (التقدم والاشتراكية – رئيس): 132 سؤالًا
- نزهة أباكريم (الاتحاد الاشتراكي): 118 سؤالًا
- نعيمة الفتحاوي (العدالة والتنمية): 91 سؤالًا
- نبيل الدخش (الحركة الشعبية): 60 سؤالًا

أما فاطمة تامني (غير منتمية لأي فريق)، فقد طرحت 42 سؤالًا، وهو ما يمثل 100 ٪ من الأسئلة التي قدمتها النائبات غير المنتسبات لفرق برلمانية.

وأخيرًا، تُظهر الرسوم البيانية أن رئاسة الفرق النيابية ما تزال حكرًا على الرجال. ومع ذلك، تُسجّل أربع نساء حضورًا قويًا ضمن أكثر النواب نشاطًا في مجال طرح الأسئلة البرلمانية، ما يبرز التزامًا كبيرًا لبعض النساء بالعمل البرلماني، حتى دون تقلد مناصب قيادية رسمية.

المبيان رقم 7: عدد الأسـئلة والأجوبة حسـب الجهات خلال الدورة السـابعة من الولاية التشـريعية 2021 - 2026

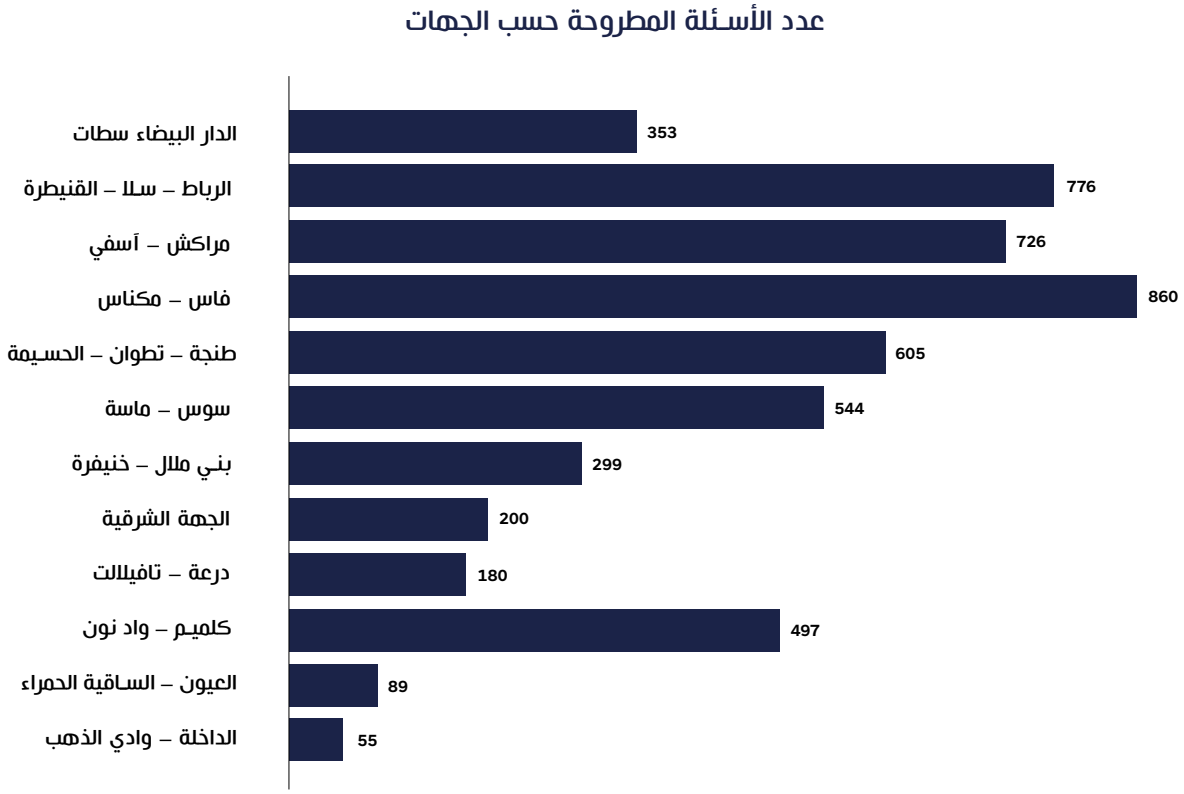

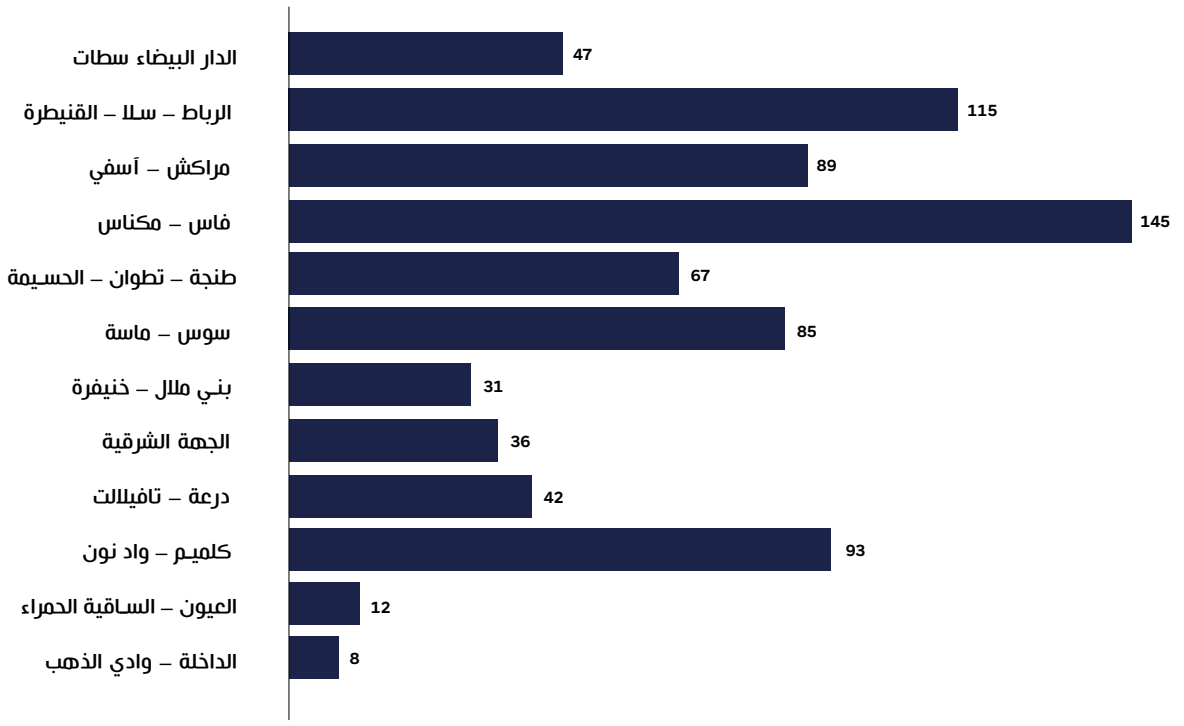

يظهـر توزيـع الأسـئلة البرلمانيـة حسـب الجهـات أن جهـة فاس-مكنـاس (47 مقعـدًا) تحتـل المرتبـة الأولى، حيـث تـم طـرح 860 سـؤالًا وتلقـى 145 منهـا إجابـة. أمـا نـواب جهـة الربـاط-سـلا-القنيطرة (49 مقعـدًا)، فقـد طرحـوا 776 سـؤالًا، أي بمعـدل 16 سـؤالًا لـكل نائب/نائبـة، وقـد حصـل 115 منهـا علـى إجابـة.

وتأتـي جهتـا مراكش-آسـفي (46 مقعـدًا) وطنجة-تطوان-الحسـيمة (37 مقعـدًا) فـي المرتبتيـن الثالثـة والرابعـة علـى التوالـي، بـ 726 و605 أسـئلة، تـم الجـواب علـى 89 و67 منهـا تباعـا.

أمـا جهـة سوس-ماسـة (30 مقعـدًا)، فقـد تـم تسـجيل 544 سـؤالًا، تلقـى 85 منهـا إجابـة. وتميـزت جهـة كلميـم-واد نـون (13 مقعـدًا) بطـرح 497 سـؤالًا، نـال 93 منهـا إجابـة.

وأخيرًا، طرح نواب جهة الدار البيضاء-سطات (69 مقعدًا) 353 سؤالًا، تلقى 47 منها إجابة.

أما الجهات الأقل حضورًا خلال الدورة البرلمانية السابعة، فهي:

- الجهة الشرقية (23 مقعدًا): 36 سؤالًا
- بني ملال-خنيفرة (32 مقعدًا): 31 سؤالًا، أي حوالي سؤال واحد لكل نائب/نائبة
- العيون-الساقية الحمراء (13 مقعدًا): 12 سؤالًا
- الداخلة-وادي الذهب (7 مقاعد): 8 أسئلة فقط، بمعدل سؤال واحد لكل نائب/نائبة.

3.4. البعد الشخصي

1.3.4 النواب النساء والرجال داخل المجلس

المبيان رقم 8: عدد الأسـئلة التي طرحها النواب النسـاء والرجال خلال الدورة السـابعة من الولاية التشريعية 2021 - 2026

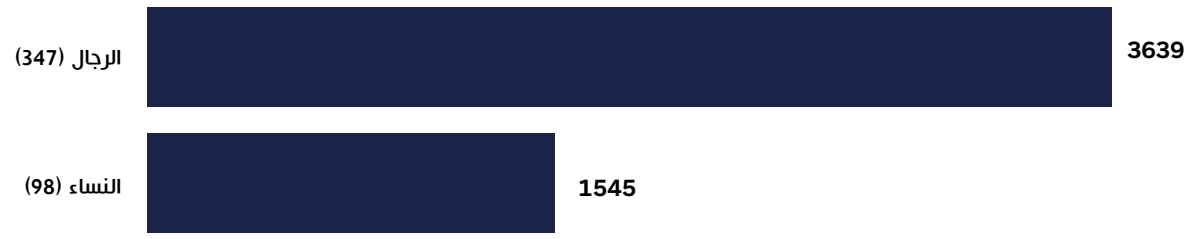

المبيان رقم 9: عدد الأجوبة التي تلقاها النواب النساء والرجال خلال الدورة السابعة من الولاية التشريعية 2021 - 2026

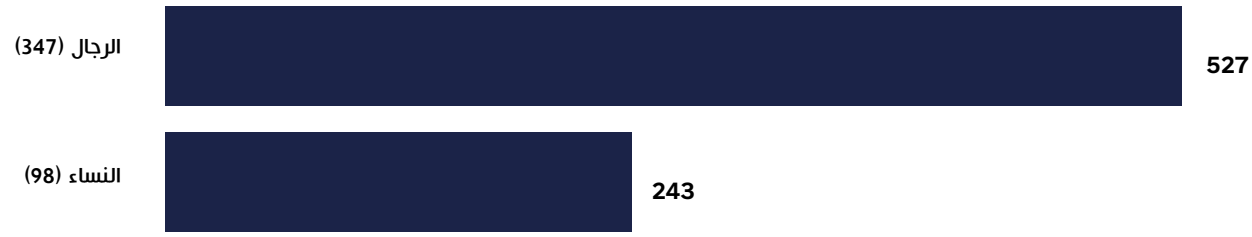

خلال الدورة السابعة من الولاية التشريعية الجارية، طرح النواب الذكور، الذين يشكلون أكثر من 76 ٪ من أعضاء المجلس، ما مجموعه 3639 سؤالًا، أي بمعدل 10 أسئلة لكل نائب.

وبالمقارنة، فإن النائبات، رغم أنهن لا تمثلن سوى 24 ٪ من مجموع النواب، فقد وجّهن 1545 سؤالًا، بمعدل 15 سؤالًا لكل نائبة.

أما فيما يخص تجاوب الحكومة، فإن الفوارق بين الجنسين تظل محدودة: حيث تم الرد على 16 ٪ من الأسئلة التي طرحتها النساء، مقابل 14 ٪ من تلك التي طرحها الرجال.

2.3.4 النواب الجدد والقدامى: الدينامية البرلمانية داخل مجلس النواب

المبيان رقم 10: عدد ومتوسط الأسئلة التي طرحها النواب القدامى والجدد خلال الدورة السابعة من الولاية التشريعية 2021 - 2026

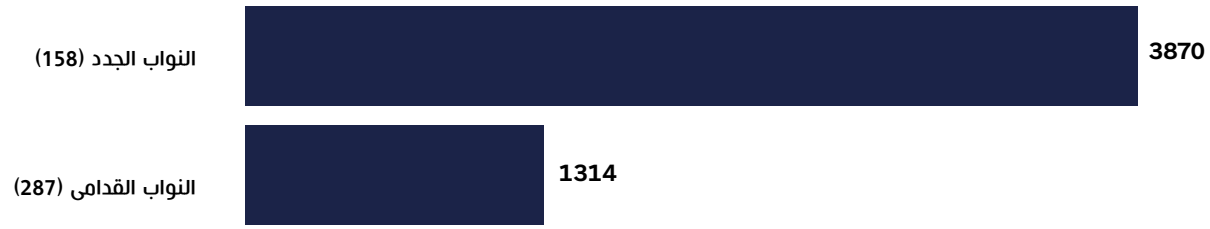

المبيـان رقـم 11: عـدد الأجوبة التي تلقاها النواب القدامى والجدد خلال الدورة السـابعة من الولاية التشريعية 2021 - 2026

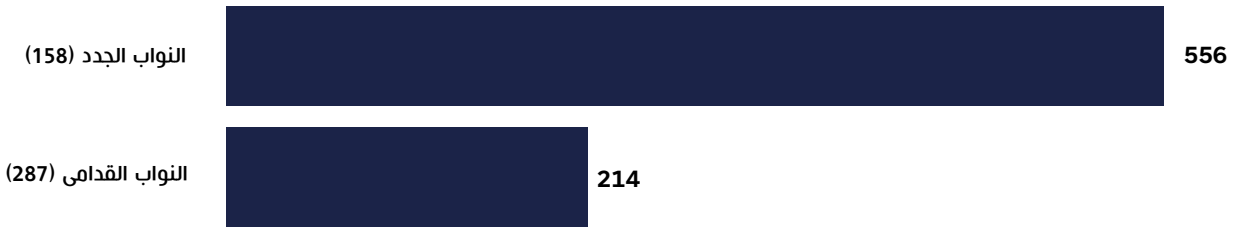

خـلال الـدورة السـابعة مـن الولايـة التشـريعية الحاليـة، يُشـكّل النـواب والنائبـات ذوو/ذوات الخبـرة، أي الذيـن سـبق لهم/لهـن أن شـغلوا مقعـدًا برلمانيًـا فـي إحـدى الولايـات السـابقة علـى الأقـل، حوالـي 70 ٪ مـن أعضـاء المجلـس الحالـي. وقـد طـرح هـؤلاء 214 سـؤالًا فقـط، بمعـدل 0.75 سـؤال لـكل نائب/نائبـة. أمـا النـواب والنائبـات الجـدد، الذيـن يُمثّلـون 30 ٪ مـن المجمـوع، فقـد طرحـوا 556 سـؤالًا خـلال ولايتهـم الأولـى، أي بمعـدل 3.5 أسـئلة لـكل نائب/نائبـة، وهـو مـا يعـادل ثمانيـة أضعـاف مـا طرحـه النـواب والنائبـات ذوو/ذوات الخبـرة.

5 - على من تطرح الأسئلة؟

1.5. من يطرح الأسـئلة؟ ومن يجيب عليها؟ وما هي آجال الرد؟

المبيان رقم 12: الوزارات الأكثر ولأقل توصلا بالأسـئلة من قبل النواب والنائبات ومسـتوى اسـتجابتها خلال الدورة السـابعة من الولاية التشـريعية 2021 - 2026

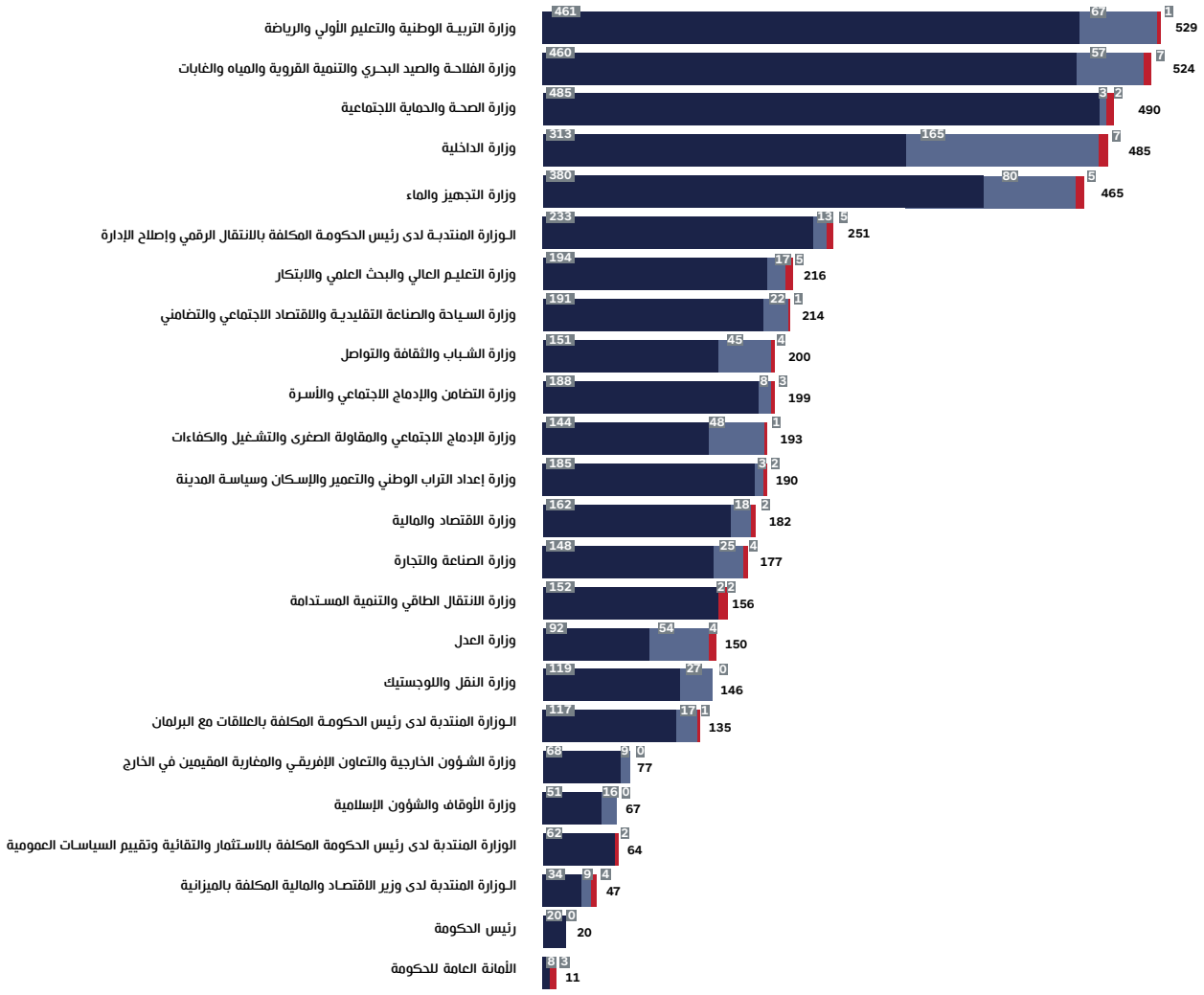

وخلال الدورة السابعة من الولاية التشريعية 2021 - 2026، واصل النواب والنائبات تركيزهم على نفس الوزارات الخمس ذات الأولوية التي كانت محور اهتمامهم في الدورات السابقة، مع تسجيل بعض التغييرات الطفيفة في ترتيبها.

فقد حافظت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة على المركز الأول، حيث تلقت 529 سؤالًا من مختلف الفرق النيابية، تليها وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بـ 524 سؤالًا، ثم وزارة الصحة والحماية الاجتماعية التي تلقت 490 سؤالًا.

وفي المرتبة الرابعة، حلت وزارة الداخلية بـ 485 سؤالًا، تليها وزارة التجهيز والماء بـ 465 سؤالًا.

أما في أسفل الترتيب، فنجد كلا من:

- الأمانة العامة للحكومة: 11 سؤالًا فقط،
- رئاسة الحكومة: 20 سؤالًا،
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية: 47 سؤالًا،
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية: 64 سؤالًا،

وفيما يتعلق بنسبة الاستجابة من طرف الوزارات، فإن الوزارات الأكثر تجاوبًا هي:

- وزارة العدل بنسبة 36 ٪،
- وزارة الداخلية بنسبة 34 ٪،
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بنسبة 31 ٪،
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية بنسبة 19 ٪،
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بنسبة 13 ٪.

أما الوزارات الأقل تجاوبًا، فهي:

- رئاسة الحكومة والأمانة العامة للحكومة، حيث لم يتم الرد على أي سؤال،
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بنسبة استجابة لم تتجاوز 11 ٪،
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بنسبة 2 ٪،
- الوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بنسبة 5 ٪.

المبيان رقم 13: عدد الأسـئلة المطروحة من قبل الفرق على الوزارات الخمس الأكثر تلقي للأسـئلة خلال الدورة السـابعة من الولاية التشـريعية 2021 - 2026

عـدد الأسـئلة المطروحـة من قبل الفرق النيابية على وزارة التربيـة الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

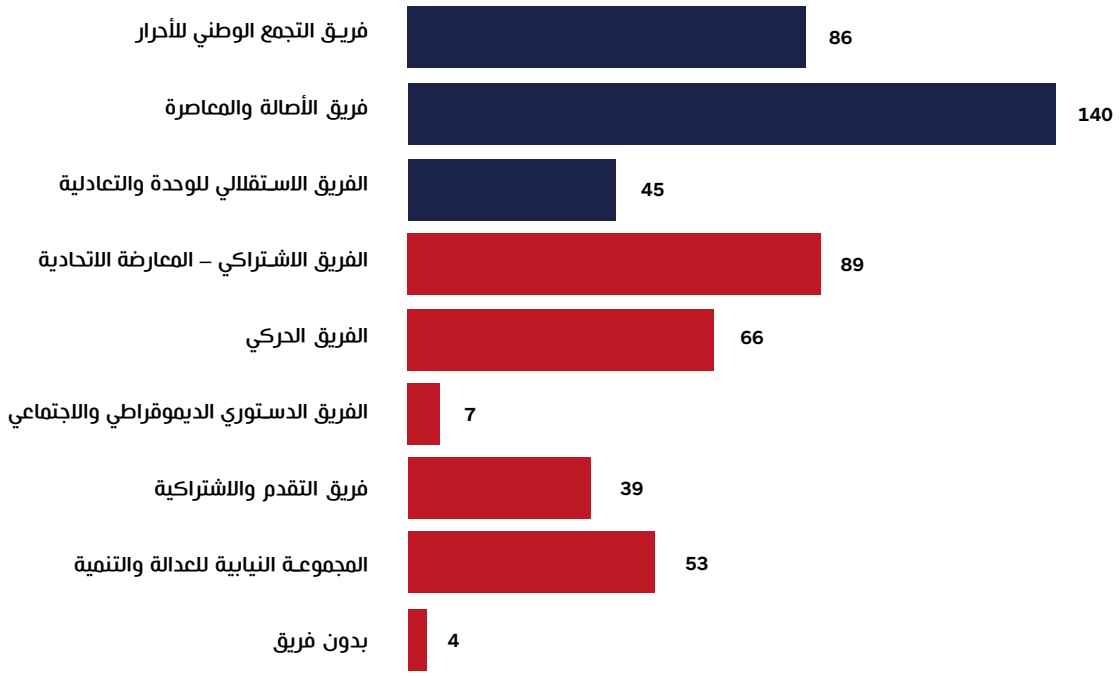

عـدد الأسـئلة المطروحـة من قبل الفرق النيابية على وزارة الفلاحـة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

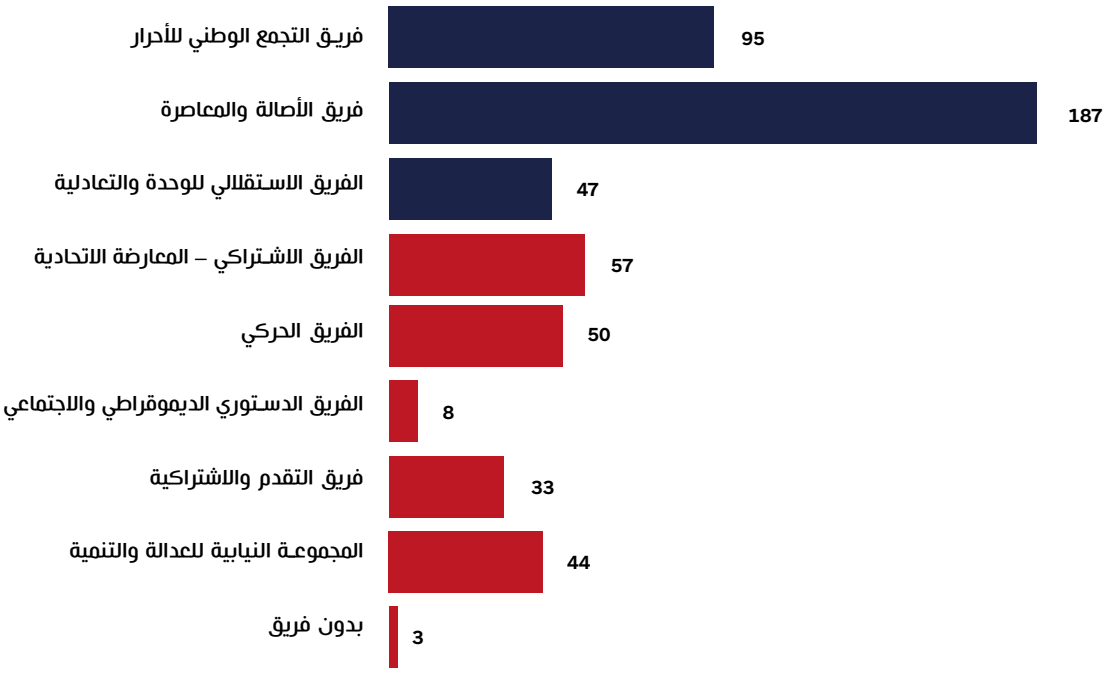

عـدد الأسـئلة المطروحة من قبل الفرق النيابية علـى وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

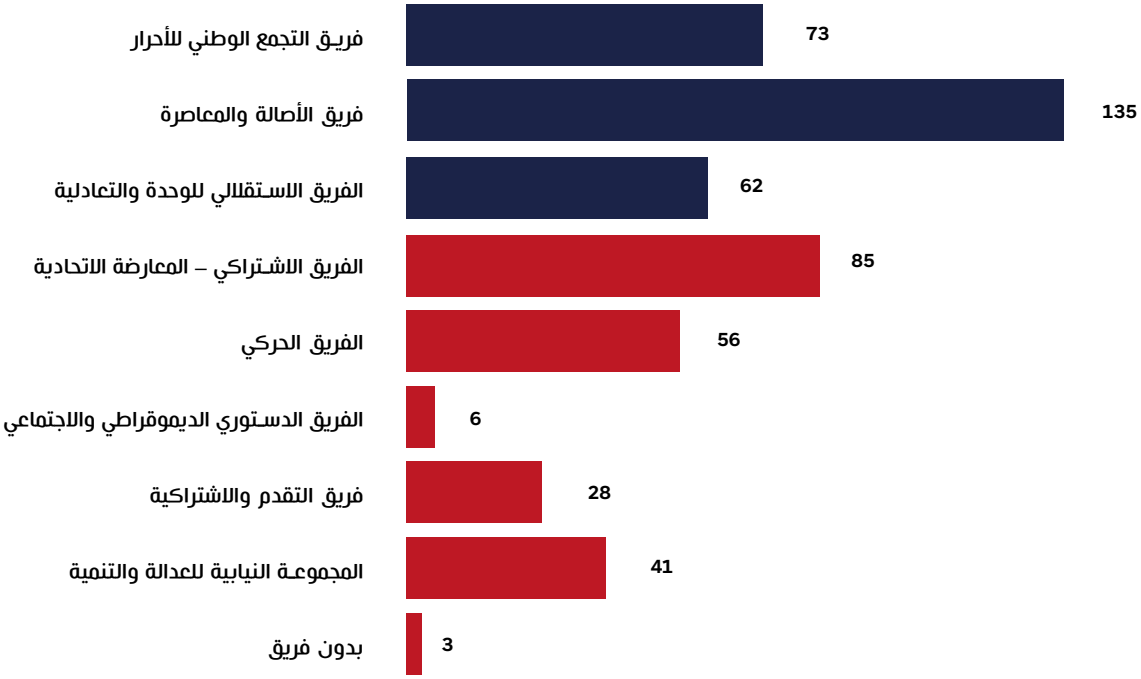

عـدد الأسـئلة المطروحة من قبـل الفرق النيابية على وزارة الداخلية

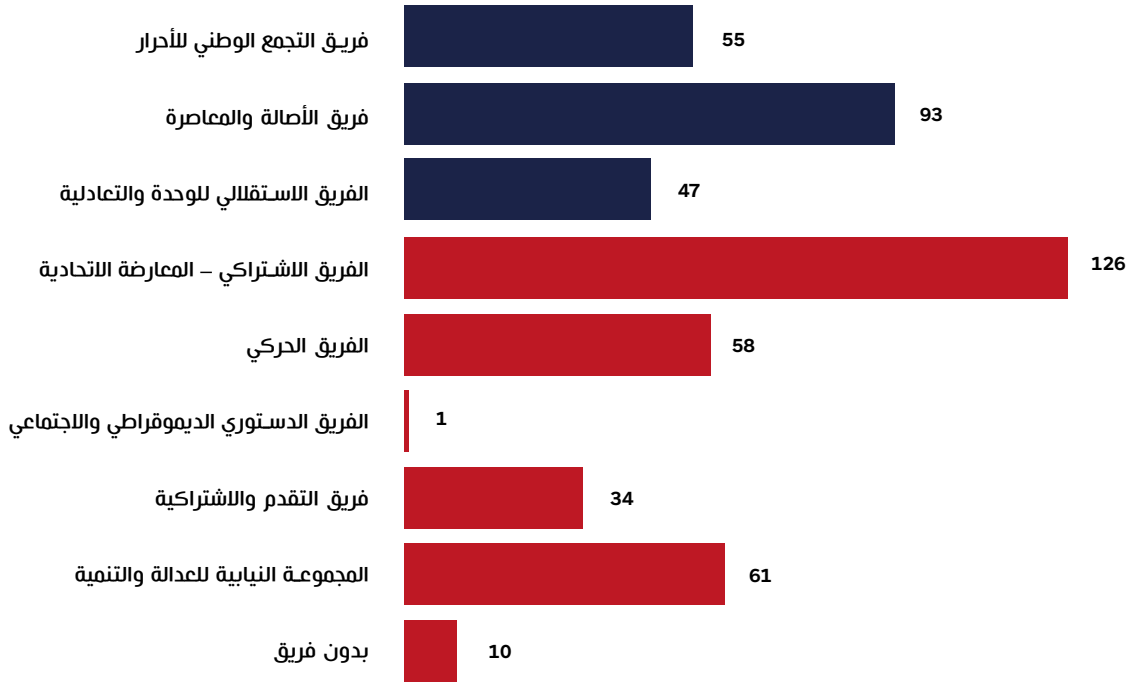

عـدد الأسـئلة المطروحة من قبل الفـرق النيابية على وزارة التجهيز والماء

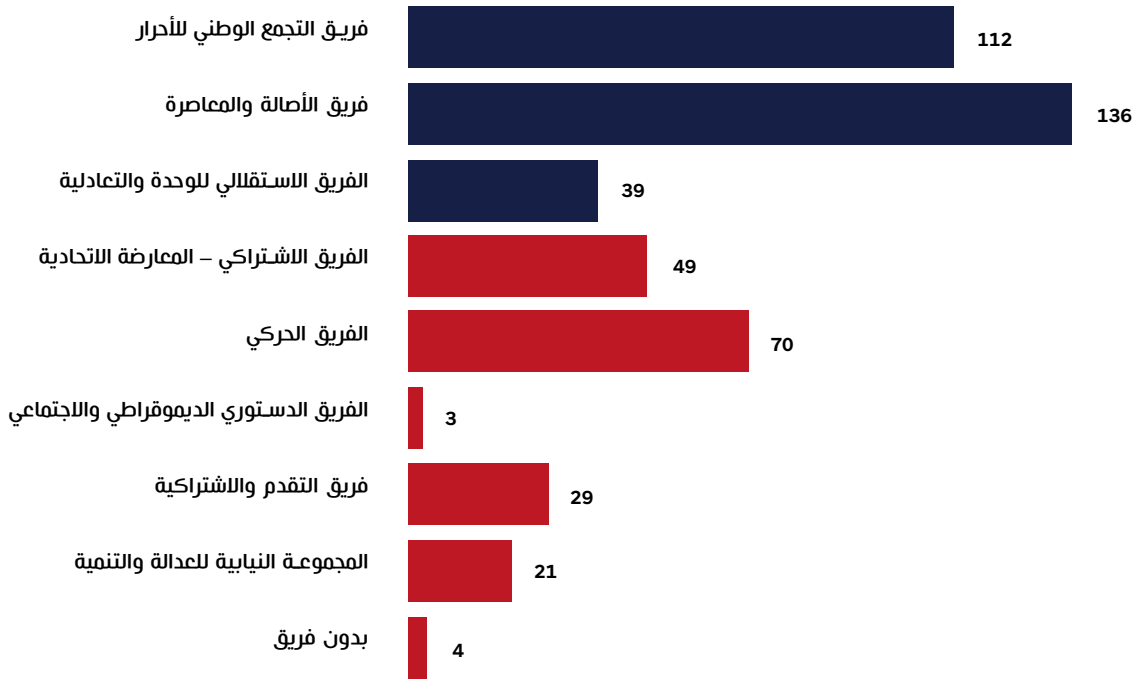

يُبـرز تحليـل الأسـئلة الموجّهـة إلـى الـوزارات الخمـس الأكثـر تلقيـا للأسـئلة انخراطًـا قويًـا للفـرق النيابيـة التابعـة للأغلبيـة فـي هـذا النشـاط الرقابـي.

- وزارة التربيـة الوطنيـة والتعليـم الأولـي والرياضـة: تلقّـت هـذه الـوزارة 140 سـؤالًا مـن فريـق الأصالـة والمعاصـرة، أي مـا يعـادل 26 ٪ مـن مجمـوع الأسـئلة التـي وُجّهـت إليهـا.
- وزارة الفلاحـة والصيـد البحـري والتنميـة القرويـة والميـاه والغابـات: تصـدّر أيضًـا فريـق الأصالـة والمعاصـرة عـدد الأسـئلة الموجّهـة إلـى هـذه الـوزارة، بـ 187 سـؤالًا، وهـو مـا يمثـل 36 ٪ مـن الإجمالـي.
- وزارة الصحـة والحمايـة الاجتماعيـة: ظـل فريـق الأصالـة والمعاصـرة الأكثـر نشـاطًا، حيـث طـرح 135 سـؤالًا (27 ٪)، يليـه الفريـق الاشـتراكي بـ 85 سـؤالًا (10 ٪).
- وزارة الداخليـة: تلقّـت هـذه الـوزارة أغلـب الأسـئلة مـن الفريـق الاشـتراكي، الـذي وجّـه إليهـا 126 سـؤالًا، أي مـا نسـبته 26 ٪ مـن المجمـوع.
- وزارة التجهيـز والمـاء: وهـي خامـس وزارة مـن حيـث التوصـل بالأسـئلة، حيـث تلقّت 248 سـؤالًا مـن طـرف فـرق الأغلبيـة، خاصـة مـن فريـق التجمـع الوطنـي للأحـرار وفريـق الأصالـة والمعاصـرة، وهـو مـا يمثـل 54 ٪ مـن مجمـوع الأسـئلة التـي تلقتهـا.

إخلاء مسؤولية

لقد خضعت البيانات للمعالجة بهدف ضمان جودتها. وقد يختلف العدد الفعلي للأسئلة والأجوبة والتعهدات بشكل طفيف عن الأرقام الواردة في هذا التقرير، دون أن يؤثر ذلك على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها.

ويقتصر التحليل الذي قامت به جمعية «طفرة» على الأسئلة الكتابية والشفوية فقط. ولم يتم أخذ بعض المعايير الأخرى بعين الاعتبار، مثل حصة كل فريق برلماني من وقت الكلام أو الأسئلة الشهرية الشفوية الموجّهة إلى رئيس الحكومة.

ندعو القرّاء إلى إرسال تساؤلاتهم وملاحظاتهم، وإلى الإبلاغ عن أي فرق أو خطأ في تحليل المعطيات. ونظرًا لكون هذه البيانات منشورة وفق مبدأ البيانات المفتوحة، يمكن للمواطنين الراغبين في ذلك إعادة إنتاج نتائجنا أو إجراء تحليلات بديلة خاصة بهم.

ملخص النقاط الرئيسية

تُسلّط هذه الدورة السابعة من الولاية التشريعية الضوء على عدد من الملاحظات البارزة بشأن طريقة اشتغال مجلس النواب وديناميات النواب والنائبات إزاء السلطة التنفيذية. وفيما يلي بعض النقاط الأساسية:

- تم طرح 5188 سؤالًا، ولم يتم الإجابة سوى على 770 منها، أي بنسبة استجابة تناهز 14 ٪، وهو تراجع كبير مقارنة بالدورة السابقة التي بلغ فيها المعدل 34 ٪.

- رغم أن النساء النائبات لا تشكّلن سوى 24 ٪ من أعضاء المجلس، إلا أنهن طرحن في المتوسط 15 سؤالًا لكل نائبة، مقابل 10 أسئلة فقط لزملائهن الذكور.

- النواب والنائبات الجدد أكثر نشاطًا من نظرائهم القدامى بثماني مرات، إذ يبلغ متوسط الأسئلة المطروحة من طرف الجدد 3,5 سؤالًا مقابل0,75 في صفوف النواب المعاد انتخابهم.

- تُعد وزارة التربية الوطنية الأكثر تلقيا للأسئلة بـ529 سؤالًا، في حين لم تتوصل الأمانة العامة للحكومة سوى بـ11 سؤالًا.

- تتصدر وزارة العدل قائمة الوزارات الأكثر تجاوبًا مع الأسئلة بنسبة 36 ٪، في حين لم تقم عدة وزارات، من بينها رئاسة الحكومة، بالرد على أي سؤال.

أعدت هذه الوثيقة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. تتحمل جمعية طفرة وحدها المسؤولية عن محتواها، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال اعتبار هذا المحتوى عاكسا لموقف الاتحاد الأوروبي.

بتمويل مشترك من
الاتحاد الأوروبي

TAFRA

NOS PUBLICATIONS

sont sur www.tafra.ma

TÉLÉPHONE ET E-MAIL

+212.537.70.89.78

contact@tafra.ma

RÉSEAUX SOCIAUX

@TAFRA_

Facebook.com/tafra.org